رقم الوثيقة: MDE 28/005/2010

الجزائر: ينبغي تقديم معتقليْن منذ أكثر من 10 سنوات للمحاكمة أو الإفراج عنهما

أهابت منظمة العفو الدولية بالسلطات الجزائرية أن تبادر دون تأخير بالإفراج عن معتقليْن ظلا محتجزين بشكل متواصل منذ أكثر من 10 سنوات، أو بتقديمهما للمحاكمة. ويُحتجز الاثنان لاتهامهما بجريمة قتل، لكنهما ينكران ضلوعهما فيها. وعشية الذكرى السنوية لحادث القتل هذا، بدأ أحد المعتقليْن إضراباً عن الطعام أمس احتجاجاً على احتجازه بدون محاكمة.

وقد ظل مالك مجنون، الذي بدأ إضراباً عن الطعام يوم 24 يونيو/حزيران 2010، رهن الاحتجاز بدون محاكمة منذ سبتمبر/أيلول 1999، وذلك للاشتباه في ضلوعه في قتل المطرب لوناس معطوب، وهو مطرب قبائلي أمازيغي مرموق، وأردي قتيلا بالرصاص عندما نصب مسلحون كميناً لسيارته، في 25 يونيو/حزيران 1998. وقد أُصيبت زوجته واثنتان من شقيقاتها في الهجوم.

وقد قُبض على مالك مجنون في سبتمبر/أيلول 1999، أي بعد أكثر من عام من وقوع حادث القتل، وذلك على أيدي ضباط أمن مسلحين كانوا يرتدون ملابس مدنية، في مدينة تيزي وزو التي يعيش فيها. وبعد القبض عليه، احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي في مركز اعتقال سري تديره دائرة الاستعلام والأمن، وهي إحدى أجهزة الاستخبارات. ويقول مالك مجنون إنه تعرض للتعذيب بشكل متواصل طيلة يومين على أيدي مسؤولي الأمن، وكان من بين أساليب التعذيب الضرب بعصا فأس، والصعق بالصدمات الكهربائية، بالإضافة إلى التعذيب بأسلوب "الشيفون"، حيث تُوضع قطعة قماش مبللة بالماء القذر أو بمواد كيميائية أو بالبول في فم الضحية.

وقبل بضعة أيام من القبض على مالك مجنون، قُبض على شخص آخر يُدعى عبد الحكيم شينوي، بعد أن سلَّم نفسه للسلطات في إطار مراسيم أصدرتها السلطات بالعفو عن الأعضاء السابقين في جماعات مسلحة ممن وافقوا على إلقاء أسلحتهم. وبعد ذلك، اختفى عبد الحكيم شينوي لمدة ستة أشهر، احتُجز خلالها سراً على أيدي دائرة الاستعلام والأمن وتعرض للتعذيب، حسبما زُعم. وذكر مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب أن عبد الحكيم شينوي تعرض للتعذيب بأسلوب "الشيفون"، وللصعق بالصدمات الكهربائية، كما تعرض للاغتصاب بعصا مكنسة، وللضرب المتكرر، وللتعليق من المرفقين.

واتهمت السلطات الجزائرية الرجلين بالضلوع في قتل المغني الشعبي الشهير لوناس معطوب، وهي تهمة أنكرها الاثنان. إلا إنهما لم يُحاكما مطلقاً، ولا يزالان رهن الاحتجاز في سجن تيزي وزو المدني، بمنطقة القبائل الكبرى، في انتظار المحاكمة.

وقد أُحيل مالك مجنون وعبد الحكيم شينوي إلى النيابة العامة في تيزي وزو للمرة الأولى، في مارس/آذار 2000، ولم يُسمح لهما بتوكيل محامين لتمثيلهما قانوناً، ولم يُبلغا بحقوقهما ولا بالتهم المنسوبة إليهما. وأفادت الأنباء أن عبد الحكيم شينوي "اعترف" بقتل المغني لوناس معطوب وبضلوع مالك مجنون في الجريمة، ولكنه تراجع فيما بعد عن اعترافه وقال إنه أدلى به تحت وطأة التهديد والإكراه.

وأعلن قاضي التحقيق انتهاء التحقيق في القضية في ديسمبر/كانون الأول 2000، وكان مقرراً أن تُنظر القضية أمام المحكمة الجنائية في تيزي وزو في مايو/أيار 2001، إلا إن الرجلين لم يُقدما للمحاكمة حتى الآن.

وقضت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي نظرت حالة مالك مجنون في عام 2006، بأن الجزائر انتهكت عدداً من أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي دولة طرف فيها، بما في ذلك حق الفرد في الحرية وفي الأمن الشخصي، وحقه في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية، وحقه في المثول للمحاكمة خلال فترة معقولة أو إطلاق سراحه.

هذا، وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الجزائرية أن تبادر دون تأخير بالإفراج عن مالك مجنون وعبد الحكيم شينوي أو بتقديمهما للمحاكمة، بما يتماشى تماماً مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. كما تدعو المنظمة السلطات الجزائرية إلى إجراء تحقيق مستقل بخصوص اختفاء الرجلين قسراً وما زُعم عن تعرضهما للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية على أيدي مسؤولي الأمن، أثناء احتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي.

خلفية

لم يُفصل بعد في قضية قتل المطرب لوناس معطوب، الذي يُعد رمزاً للثقافة القبائلية الأمازيغية ولمعارضة الحكومة الوطنية، ولا تزال القضية من الأمور الحساسة سياسياً في الجزائر. وقد أُردي لوناس معطوب قتيلا بالرصاص، كما أُصيبت زوجته واثنتان من شقيقاتها، عندما تعرضت سيارتهم لكمين في 25 يونيو/حزيران 1998، وأدى قتله إلى اندلاع مظاهرات واسعة مناهضة للحكومة في منطقة القبائل، الواقعة شمال شرقي الجزائر وأغلب سكانها من الأمازيغ. وقد اشتهر لوناس معطوب بتأييده للدعوات المطالبة بالاعتراف رسمياً بالثقافة القبائلية وباللغة الأمازيغية، وهي اللغة الأصلية لأبناء القبائل. وقد حمَّل المتظاهرون السلطات الجزائرية المسؤولية عن مقتل لوناس معطوب، ولكن الحكومة قالت إن "الجماعة الإسلامية المسلحة"، وهي جماعة معارضة، تتحمل المسؤولية. وقد سبق لهذه الجماعة أن اختطفت لوناس معطوب لمدة 15 يوماً في عام 1994. ومع ذلك، لم يتم مطلقاً إجراء تحقيق واف ومستقل بخصوص هذه الجريمة، بالرغم من استمرار عائلة لوناس معطوب في المطالبة بذلك.